10.21608/meae. 2025.340091.1348

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

تحقيق الأمن الغذائى كأحد أهداف التنمية المستدامة فى مصر

د سمر اشرف الششتاوى د. نورهان يحيى على حسين
قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة- جامعة أسيوط

بيانات البحث

استلام 2024 /11/28
قبول 2025 /1 /19

الكلمات المفتاحية:
الأمن الغذائى، أهداف التنمية المستدامة، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، الفقر.

المستخلص

تسعى مصر في إطار استراتيجية تنموية شاملة على تعزيز أمنها الغذائي كضرورة حتمية تساهم في دعم التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى ابراز واقع الأمن الغذائي في مصر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر والجوع، حيث تم تقدير مجموعة من المؤشرات، بعضها تم رصده في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030، مثل مؤشر سوء التغذية، ومؤشر نقص التغذية، ومؤشر انعدام الأمن الغذائي، والبعض الاخر مؤشرات متعارف عليها من قبل المتخصصين والباحثين، مثل مؤشر توفير فرص العمل ومؤشر مساهمة الناتج الزراعي المحلي في الناتج المحلى وكانت نتائج هذه المؤشرات فى مصر بعضها ايجابى وبعضها سلبى حيث تبين زيادة ملحوظة في مؤشر سوء التغذيه حيث بلغ ادنى مستوى له بنحو5,5 % عام 2014 وأقصى مستوى له بنحو7,2 %عام 2021 واتضح زيادة فى مؤشر انعدام الامن الغذائي الحاد حيث ازداد من 6,7% خلال الفترة (2018 – 2020) الى 10.4% خلال الفترة (2021-2023) وتبين زيادة فى مؤشر نقص التغذية حيث قدرت النسبة بنحو8,5% وذلك بحسب احصائيات عام 2023 مقارنة مع عام 2020 وايضا اتضح تراجع في عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال الأعوام الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض في عدد الوظائف فى الفترة (2015-2022) و اخيرا تبين ان مصر حققت زيادة ملحوظة في معدل الناتج المحلي الزراعي خلال الأعوام الأخيرة ولكن اقل من مقدار الزيادة التى حدثت فى الناتج المحلى الإجمالى ، وتوصى الدراسة بان يجب على مصر بذل مزيد من الجهود في تعزيز الأمن الغذائي لتحقيق التنمية المستدامة.

الباحث المسئول: سمر اشرف الششتاوى
البريد الإلكتروني: Samar.Elshishtawy@agr.aun.edu.eg

10.21608/meae. 2025.340091.1348

Egyptian Journal Of Agricultural Economics
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

Achieving food security as one of the sustainable development goals in Egypt

Dr. Samar A. Elshishtawy **Dr. Norhan Y. A. Hussein**
Agricultural Economics Department, Faculty of Agriculture , Assiut University

ARTICLE INFO

Article History
Received:28-11- 2024
Accepted:19**-1- 2025**

Keywords:
Food security ؛ sustainable development goals ؛ self-sufficiency ؛ food gap ؛ Poverty.

ABSTRACT

Egypt seeks to enhance its food security to support sustainable development. The study aims to highlight the role of current food security in supporting sustainable development, especially poverty and hunger. There are some indicators such as malnutrition, food insecurity, and the job opportunities indicator and the contribution of the local agricultural product.

There was a significant increase in the malnutrition index, reaching its lowest level of 5.5% in 2014 and its highest level of 7.2% in 2021. An increase in the severe food insecurity index was evident, varying from 6.7% during the period (2018-2020) to 10.4% during the period (2021-2023). An increase in the deficiency of nutrition indicators was evident, as its importance was 8.5%. There was also a change in the number of workers in the agricultural products sector, which led to a decrease in the number of jobs during the period (2015-2022). Finally, Egypt succeeded in achieving a significant increase in the rate of local agricultural production during the recent period, but less than the amount of increase that occurs in the gross domestic product and total. The study relies on Egypt's commitment to reading the commitment to enhancing food security to achieve sustainable development

Corresponding Author: Samar A. Elshishtawy
Email: Samar.Elshishtawy@agr.aun.edu.eg

المقدمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسية التي تواجه مختلف الدول عموماً ومصر خصوصاً والتي أصبحت تحظي باهتمام المنظمات والهيئات الدولية، كما أنه يمثل أحد قضايا الأمن القومي لأي بلد، خاصة وأن الغذاء يعد عنصراً ضرورياً لا غني عنه لضمان بقاء الإنسان علي قيد الحياة، لذا فالغذاء يلعب دوراً كبيراً للأبعاد التي تشملها قضية الأمن الغذائي من أبعاد إنسانية، وإجتماعية واقتصادية وسياسية وانطلاقاً من أهمية الغذاء تسعي الحكومة خلال الألفية الثالثة إلي تعزيز أمنها الغذائي في مختلف أبعادها وذلك بتبنيها خطة جديدة تهدف إلي تحسين أهداف ومسارات التنمية المستدامة وعلي رأسها الهدف الثاني المرتبط بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي ... الخ، ونجاح مصر في تحقيق هذا الهدف سيمكنها من تحقيق الأهداف الأخرى المرتبطة بالتنمية المستدامة وذلك في إطار توفير الإمكانيات المادية والبشرية وخاصة ما يتعلق بالجانب المادي.

ومن خلال ما سبق تكمن المشكلة في مدي مساهمة الأمن الغذائي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في مصر. فقد تم بناء هذه الدراسة علي الفرضية الآتية: ضعف الأمن الغذائي في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مسارتها في الوقت الحالي مما يؤدى الى التخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من العلاقة القوية بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة الا ان حتى الان لا يساهم الأمن الغذائي في مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها في الوقت الحالي ، فنجاح الأمن الغذائي في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وذلك عبر تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية .

هدف الدراسة

دراسة حاله الأمن الغذائي في مصر ، بالإشاره الي دوره في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال إلقاء الضوء علي ما يلي:

1- تحليل مفهوم كلا من الأمن الغذائي و التنمية المستدامة مع التعرف علي أبعاد كلا منهما.
2- التعرف علي واقع الأمن الغذائي في مصر من خلال التركيز علي مؤشرين رئيسين ، العجز التجاري الغذائي و الفجوه الغذائية.
3- إبراز دور الأمن الغذائي كمتطلب للتنمية المستدامة.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى من خلال محاولة تحليل العلاقة الموجودة بين الأمن الغذائى والتنمية المستدامة ، وكذلك على المنهج القياسى من خلال محاولة قياس مدى مساهمة الأمن الغذائى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض المؤشرات مثل مؤشر سوء التغذية ومؤشر انعدام الأمن الغذائى ومؤشر نقص التغذيه ، بالاعتماد على العديد من المصادر والمراجع والمؤشرات والاحصائيات الوطنية والدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، ومجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .

أولا : مفاهيم حول الأمن الغذائى والتنمية المستدامة

1 – الأمن الغذائي وأبعاده:

1-1- الأمن الغذائي وما حوله:

وفقاً لما توصل إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996، تم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الافراد ، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي علي أغذية كافية وسليمة ومفيدة تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

ثم تم إعادة صياغة التعريف ليضيف القدرة الاجتماعية، وليصبح التعريف المستخدم " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية في الحصول علي غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط".

وعموماً بغض النظر عن اختلاف التعريفات المقدمة، إلا أنه لا يختلف اثنان علي أن الأمن الغذائي يعد في غاية الأهمية سواء بالنسبة للفرد أو للأسرة أو الدولة علي حد سواء. لهذا فإن الدول مطالبة بتحقيقه بالمستوى المطلوب ، لتكون قادرة علي الحفاظ علي أمنها واستقرارها، خصوصاً وأن الأمن الغذائي يعد الجسر الذي يسمح بمرور ونشر الأمن والاستقرار ويعزز التطور والازدهار والعكس صحيح.

ويعرف الاكتفاء الذاتي بأنه "السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالاعتماد علي مواردها الذاتية فقط".

أمان الغذاء يقصد به "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي".

اما الفجوة الغذائية تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الاجمالي من الغذاء، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

يقصد بالمعونة الغذائية " تقديم السلع الغذائية من بلد آخر دون مقابل بشروط ميسرة وهذا لمساعدة البلد المتلقي علي تلبية احتياجاته الغذائية".

بينما تعد التبعية الغذائية عبارة عن "عدم قدرة الدولة علي تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية، لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة علي توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو عجز، يعرض السكان إلي نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة.

1-2- أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي العديد من الأبعاد ولعل أبرزها البعد الزمني، والاقتصادي، والاجتماعي، والبعد السياسي.

1- **البعد الزمني:** يقصد به أن الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي حركي يتغير من فترة إلي فترة زمنية أخرى.

2- **البعد الاقتصادي:** أن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النوع الذي يركز علي عدم قدرة الشعوب علي توفير احتياجات سكانها من الغذاء بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية مما يشكل عبئاً اقتصادياً للأمن الغذائي علي الدولة.

3- **البعد السياسي:** يعد هذا البعد في غاية الأهمية، حيث أن توفير الأمن الغذائي يسمح بنشر الاستقرار والأمن والعكس صحيح فالغذاء هو سلاح استراتيجي تتحد به مجموعة من الدول التي تملك الموارد الغذائية للضغط والتأثير علي الدول النامية أو الفقيرة من أجل التأثير علي قراراتها حتي تظل تابعة لها وذلك من خلال التحكم في المحاصيل الرئيسية الغذائية كالقمح والذرة .

4- **البعد الاجتماعي:** لا يمكن الفصل بين الاستقرار الاجتماعي لأي دولة والأمن الغذائي، فنقص الغذاء يؤدي إلي كثرة الاضطرابات داخل الدول مما يؤثر بشكل سلبي علي تصرفات الأفراد اقتصادياً واجتماعياً فالفرد يعد من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ويعتبر الغذاء من حقه ويجب علي الدولة توفيره حتي يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية.

2 – التنمية المستدامة وأبعادها:

2-1- تعريف التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة يتطلب فهماً شاملاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. إنه يعتبر نموذجاً للتنمية يهدف إلي تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها. يتمحور التفكير في المفهوم البديل للنمو الاقتصادي الذي يعتمد علي استغلال الموارد بشكل مستدام وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

في سياق التنمية المستدامة، يعتبر البعد البيئي أحد أهم العوامل التي يجب مراعاتها. يتعين علي المجتمعات العمل علي الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ علي الموارد الطبيعية. يتضمن ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي.

بالإضافة إلي البعد البيئي، يركز المفهوم علي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تسهم التنمية المستدامة في تعزيز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع يتعين أيضاً أن تتضمن التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين جودة الحياة للجميع.

يعتبر التفكير بشكل شامل ومتكامل أمراً ضرورياً في التنمية المستدامة. يجب أن تأخذ القرارات والسياسات المتعلقة بالتنمية بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية. يجب أن تتعاون الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات والتعاون.

إن التنمية المستدامة تعتبر إستراتيجية أساسية للتحقيق الشامل للتنمية. أنها تهدف إلي تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعاون والجهود المشتركة من قبل جميع القائمين في المجتمع، ويمكن أن يسهم في خلق عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

2-2- أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة علي ثلاثة أبعاد رئيسية، وتتعلق بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1- **البعد الاقتصادي:** هو البعد الذي يركز علي ضمان تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل أفراد المجتمع في جميع الأوقات مثل الأكل، والسكن، والتعليم وغيرها.

2- **البعد الاجتماعي:** هو البعد الذي يهتم بالإنسان دون غيره من خلال الاهتمام به وتوفير ما يحتاجه والقضاء علي الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية، مع خلق مناخ ديمقراطي للمشاركة في العملية السياسية.

3- **البعد البيئي:** هو البعد الذي يهتم بالجانب البيئي من خلال ضرورة الحفاظ علي البيئة ومنع تدهورها ووضع حدود لا ينبغي تجاوزها لمنع حدوث استنزاف الموارد الطبيعية حتي لا يؤدي ذلك إلي خلل بالنظم البيئية.

ثانيا : واقع الأمن الغذائى فى مصر

تسعى مصر الى الاهتمام بالقطاع الزراعى وجعله من القطاعات الأساسية التى يمكن أن تساهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية من جهة وتعزيز الأمن الغذائى للفرد والمجتمع والدولة من جهة اخرى ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من الدولة لا يزال القطاع الزراعى غير قادر على تحقيق أمنه الغذائى حيث يتم الاعتماد على الاستيراد من الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات المستهلكين وهذا الاعتماد أصبح غير مرغوب خصوصا فى ظل الأزمات الاقتصادية والصحية التى يشهدها العالم مثل الحرب الروسية الأوكرانية ومما يلى ستحاول هذه الدراسة التطرق الى واقع الأمن الغذائى فى مصر من خلال التركيز على مؤشرين رئيسين هما العجز التجارى الغذائى وحجم الفجوة الغذائية .

1- العجز التجارى الغذائى

وفقا لاحد التعريفات السابقة للأمن الغذائى التى تربط فكرة تحقيق الأمن الغذائى بإنتاج الغذاء محليا او استيراده من الخارج ، فإن الأمن الغذائى يتحقق عندما لا يكون هناك عجز فى الميزان التجارى الغذائى ، وعليه بناءا على هذا المؤشر ستحاول الدراسة التعرف على إمكانية مصر من تحقيق أمنها الغذائى من خلال الجدول التالى :

جدول (1) تطور العجز التجارى الغذائى فى مصر خلال الفترة (2011-2021).

(مليون دولار امريكى)

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز التجارى الغذائى	نسبة تغطية الصادرات الى الواردات (%)
2011	3489.97	8599.31	-5109.34	40.58
2012	4001.93	14991.24	-10989.31	26.70
2013	4836.87	13561.89	-8725.02	35.67
2014	4658.31	12048.10	-7389.79	38.66
2015	4760.90	13702.90	-8942.00	34.74
2016	4490.60	13962.30	-9471.70	32.16
2017	4467.40	12358.90	-7891.50	36.15
2018	4592.10	15514.70	-10922.60	29.60
2019	4823.50	15382.60	-10559.10	31.36
2020	5037.90	13397.30	-8359.40	37.60
2021	4850.60	14319.90	-9469.30	33.87
المتوسط	4546.37	13439.92	-8893.55	34.28

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية -الخرطوم

العجز التجارى الغذائى = الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية

نسبة تغطية الصادرات الى الواردات = الصادرات/ الواردات *100

يتضح من الجدول (1) أن مصر سجلت زيادة كبيرة فى قيمة العجز التجارى الغذائى خلال الأعوام 2012،2018 ، 2019 حيث بلغ قيمة العجز 10989,31 ، 10922,60 ، 10559,10 مليون دولار على الترتيب ، وانخفض عام 2021 حيث بلغ قيمة العجز 9469,30 مليون دولار وهذا مؤشر جيد لمحاولة مصر فى تقليل عجزها التجارى الغذائى ، ولكن لا يتحقق الأمن الغذائى فى مصر فى ظل وجود العجز التجارى

الغذائى وضعف نسبة تغطية الصادرات الى الواردات حيث بلغت حدها الاقصى عام 2011 بنسبة 40,58 % وحدها الادنى عام 2012 بنسبة 26,70 % بمتوسط قدر بحوالى 34,28 % خلال الفترة (2011-2021) وهذا يدل على عدم وجود فائض في الميزان التجاري لها وأن قيمة الصادرات لا تكفى لمقابلة نفقات الإستيراد ولا توفر للدولة النقد الأجنبي ، لذا يجب عليها زيادة كميات انتاجها الوطنى وتنويع صادراتها الزراعية وتقليل حجم وارداتها الزراعية فتزداد كفاءة استخدام الموارد ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة على أسس مستدامة ، وتحقيق الامن الغذائى.

2- الفجوة الغذائية

تعد الفجوه الغذائية من بين المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها الباحثون لقياس مستوى تمكن اي بلد من تحقيق أمنه الغذائي حيث أنه كلما كانت الفجوة منخفضة أو نسبة الإكتفاء الذاتى مرتفعة كلما دل ذلك على تمكن البلد من تحقيق أمنه الغذائي والعكس صحيح وسيتم توضيح ذلك من خلال جدول رقم (2) .

يتضح من الجدول رقم (2) زياده الفجوة الغذائية فى مصر وبالتالى انخفاض فى الاكتفاء الذاتى خاصه بالنسبه للسلع الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والبقوليات واللحوم الحمراء حيث ارتفعت الفجوة من الحبوب وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها من 62,35% خلال الفتره(2007 - 2017) الى 53,77% خلال عام 2021 ، كذلك ينطبق الامر على البقوليات واللحوم الحمراء حيث ارتفعت الفجوة الغذائية فيهما حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من 43,50% ، 72,87% على الترتيب خلال الفتره(2007 - 2017) الى 37,35 ، 56,65% على الترتيب خلال عام 2021 ، بينما تراجعت الفجوة الغذائية فى السكر ، الخضراوات والفاكهة ، الدواجن والطيور ، الاسماك وعليه ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من 96,68%، 101,88% ، 100,11 % ، 95,31 % ، 87,04 % على الترتيب خلال الفتره (2007 – 2017) الى 118,38%، 106,89 % ، 98,84 % ، 97,38% ، 89,86% على الترتيب خلال عام 2021 و ذلك بفضل زيادة الانتاج الوطني من هذه السلع الغذائية .

ووفقا لمؤشر الفجوة الغذائية يتضح من خلال هذه الاحصاءات ان نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية ما زالت تسجل نسبا مرتفعة مما يعني ان مصر غير قادرة حاليا على تحقيق امنها الغذائي في ظل هذه الارقام والاحصائيات مما يفرض عليها ضروره زيادة الانتاج الوطني اذا ما ارادت ان تحافظ على سيادتها الغذائية وتحقيق أمنها الغذائي .

جدول (2) كميات الانتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية فى مصر خلال الفترة (2007-2021). (الكمية :الف طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة من 2007-2017			2018			2019			2020			2021		
	الانتاج	الاستهلاك	الاكتفاء الذاتى %	الانتاج	الاستهلاك	الاكتفاء الذاتى %	الانتاج	الاستهلاك	الاكتفاء الذاتى %	الانتاج	الاستهلاك	الاكتفاء الذاتى %	الانتاج	الاستهلاك	الاكتفاء الذاتى %
الحبوب	22476.73	36051.73	62.35	22744	46839	48.56	20944	42624	49.14	22366	44713	50.02	22755	42318	53.77
السكر	1961.64	2029.00	96.68	3377	3318	101.78	2478	2152	115.15	2765	3196	86.51	2061	1741	118.38
البقوليات	310.73	714.36	43.50	266	1247	21.33	252	1206	20.90	259	990	26.16	273	731	37.35
الخضراوات الطازجة	14488.55	14221.73	101.88	11909	11594	102.72	12370	11722	105.53	11685	11272	103.66	12115	11334	106.89
الفاكهة الطازجة	7187.00	7178.91	100.11	9130	9066	100.71	9021	9108	99.04	8911	8856	100.62	8772	8875	98.84
اللحوم الحمراء	935.09	1283.27	72.87	858	1760	48.75	543	988	54.96	512	952	53.78	554	978	56.65
الدواجن والطيور	1084.36	1137.73	95.31	1595	1653	96.49	1929	2002	96.35	2221	2265	98.06	2529	2597	97.38
الاسماك	1376.64	1581.64	87.04	1937	2436	79.52	2039	2563	79.56	2011	2583	77.86	2002	2228	89.86
الحد الادنى	**310.73**	**714.36**	**43.50**	**266**	**1247**	**21.33**	**252**	**988**	**20.90**	**259**	**952.00**	**26.16**	**273.00**	**731.00**	**37.35**
الحد الاقصى	**22476.73**	**36051.73**	**101.88**	**22744**	**46839**	**102.72**	**20944**	**42624**	**115.15**	**22366**	**44713**	**103.66**	**22755**	**42318**	**118.38**

المصدر : النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية اعداد متفرقة .
الاكتفاء الذاتى = الانتاج / الاستهلاك *100

ويتضح من خلال المؤشرين السابقين (العجز التجاري الغذائي والفجوة الغذائية) بأن الأمن الغذائي لمصر لا يزال يعاني للوصول الى الأهداف المرجوة منه نتيجة أن مؤشراته قد سجلت نتائج عكسية غير مرضية مما يعني ان الأمن الغذائي المصري لا يزال غير قادر على تلبية طلبات المواطن المصري ، وعليه فان تعزيز اهداف التنمية المستدامة ومساراتها يبقى مرهونا الى حد بعيد بمدى تحقيق الأمن الغذائي المصري خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي جاءت بها الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 التي على رأسها التخفيف من حده الفقر والجوع وسوء التغذية .

ثالثا : مساهمة الأمن الغذائى فى تعزيز مسارات وأهداف التنمية المستدامة فى مصر

في العنصر السابق من هذه الدراسة، تم تناول مؤشرين رئيسيين من المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي. في هذا الجزء، سنركز بشكل أكبر على كيفية مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها وسيتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات، بعضها تم رصده في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030، مثل مؤشر سوء التغذية، ومؤشر نقص التغذية، ومؤشر انعدام الأمن الغذائي. بينما تشمل المؤشرات الأخرى تلك المتعارف عليها من قبل المتخصصين والباحثين، مثل مؤشر توفير فرص العمل ومؤشر مساهمة الناتج الزراعي المحلي في الناتج المحلى.

وفى منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة يمثل انتشار سوء التغذية، وانتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسّط أو الحادّ بين السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، تقديراً للنسبة المئوية لسكان البلد الذين يواجهون صعوبات في الحصول على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذّي، من أجل النموّ والتطور الطبيعي ونشاط فعال وحياة صحية. ويتم جمع البيانات من خلال المقابلات المباشرة عن طريق سؤال الأشخاص عن الخبرات المرتبطة بالحصول المقيد إلى الغذاء. ويعدّ نهج انتشار سوء التغذية، وانتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسّط أو الحادّ بين السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (المقياس) قادراً على توفير مقياس انعدام الأمن الغذائي على مستوى الفرد أو الأسرة وعلى مستويات مختلفة من الحدّة. ويمكن مقارنة التقديرات بين البلدان والسكان داخل البلد. وبدلاً من أن يُقتصر على الاتجاهات الوطنية فقط، يمكن استخدام هذه المنهجية لتبيان "من" يعاني من انعدام الأمن الغذائي و "أين"، والإجابة على الأسئلة التالية: أيُّ السكان أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وأين يمكثون؟

عند رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، يقيس مؤشر المنظمة هذا نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسّط أو الحادّ بين السكان.

1- مؤشر سوء التغذية

تتحقق أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطة العالمية 2030 المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال القضاء على عدد من المؤشرات السلبية المرتبطة بالأمن الغذائي وأبرزها سوء التغذية، يُعتبر سوء التغذية أحد العوائق الرئيسية التي تعيق تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، لذا إذا تم التغلب عليه وتقليصه سيساهم ذلك في تعزيز أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع (هدف 2)، في هذا السياق تسعى مختلف الهيئات والمؤسسات في مصر إلى الحد من سوء التغذية، وذلك في إطار تبنيها للخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030، ويتم ذلك من خلال تحسين أداء نظمها الغذائية والصحية خاصة فيما

يتعلق بالأطفال الصغار الذين يُعتبرون الأكثر تأثراً بأعراض سوء التغذية و سيتناول هذا الجدول تطور معدلات سوء التغذية في مصر خلال السنوات الأخيرة ومدى تأثيرها على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.
وتعرف منظمة الصحة العالمية سوء التغذية بأنه مصطلح لى أوجه القصور أو الزيادات المفرطة أو الاختلالات في مدخول الفرد من الطاقة و/أو المغذيات. ويتناول هذا المصطلح 3 مجموعات شاملة من الحالات هي:نقص التغذية الذي يشمل الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) والتقزم (قصر القامة بالنسبة للعمر) ونقص الوزن (انخفاض الوزن بالنسبة للعمر)؛وسوء التغذية المرتبط بالمغذيات الدقيقة الذي يشمل حالات نقص المغذيات الدقيقة (نقص الفيتامينات والمعادن الهامة) أو الزيادة المفرطة في المغذيات الدقيقة؛
وزيادة الوزن والسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي (مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية وداء السكري وبعض أنواع السرطان).

جدول (3) تطور معدلات انتشار سوء التغذية في مصر خلال الفترة (2014-2021). (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل انتشار سوء التغذية %	5.5	5.8	6	6.4	6.3	6.3	6.4	7.2

المصدر : مجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، الموقع الكترونى https://www.albankaldawli.org/

من خلال الجدول رقم (3) يتضح ان مصر سجلت تزايد ملحوظ في نسبه السكان الذين يعانون من سوء التغذيه حيث بلغت ادنى مستوى له بنحو5,5 % عام 2014 وأقصى مستوى له بنحو7,2 %عام 2021 مما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتخفيف من حده الفقر والجوع غير ممكنة في الوقت الحالي خاصة في ظل ضعف البرامج والأنظمة الغذائية المتاحة في مصر، لذا يجب على مصر بذل المزيد من الجهود في هذا المجال للقضاء على مشكلة سوء التغذية وتحقيق الأهداف المنوطة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- مؤشر انعدام الأمن الغذائى الحاد

يعد مؤشر الانعدام الامن الغذائي الحاد احد المؤشرات التي تم رصدها لمعرفه مدى تمكن الدوله من تحقيق اهداف التنميه المستدامه خاصه المتعلقه بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذيه (هدف رقم 2) .

جدول (4) تطور معدلات انتشار انعدام الامن الغذائى الحاد بين اجمالى السكان في مصر خلال الفترة (2018-2023). (%)

السنة	2018-2020	2019-2021	2020-2022	2021-2023
انتشار انعدام الامن الغذائى الحاد بين اجمالى السكان %	6.7	7.1	8.8	10.4

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، الموقع الكترونى https://www.fao.org/

يتضح من الجدول رقم (4) ان نسبه السكان الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي الحاد في مصر قد ازداد من 6,7% خلال الفترة (2018 – 2020) الى 10,4% خلال الفترة (2021-2023) وعليه فانه فى ظل هذه الأرقام المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي يبقى من المستحيل تحقيق أهداف ومسارات التنمية المستدامة في الوقت الراهن، حتى يتم إيجاد حلول وبرامج فعالة قادرة على معالجة مشاكل انعدام الأمن الغذائي الحاد في مصر.

2- مؤشر نقص التغذية

يعتبر مؤشر نقص التغذية من المؤشرات التي تم رصدها في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، حيث يُستخدم لقياس قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، تسعى مصر مثل باقي الدول ضمن هذه الخطة إلى توفير غذاء كافٍ وصحي للتغلب على مشكلة نقص التغذية المنتشرة، خصوصًا في المناطق الريفية والنائية، وفيما يلي جدول يوضح تطور نسب نقص التغذية في مصر خلال السنوات الأخيرة

جدول (5) تطور معدلات نقص التغذية في مصر خلال الفترة (2018-2023). (%)

السنة	2018-2020	2019-2021	2020-2022	2021-2023
معدل نقص التغذية %	6.7	6.9	7.6	8.5

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، الموقع الكترونى https://www.fao.org/

من خلال هذا الجدول رقم (5) يتضح أن مصر قد سجلت تزايدا ملحوظا في نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية حيث قدرت النسبة بنحو8,5% وذلك بحسب احصائيات عام 2023 مقارنة مع عام 2020وهذا التزايد يعد مؤشرا سلبيا وان ما زال الامر يتطلب بذل الكثير من الجهود لتحسين الوضع القائم للوصول الى تعزيز اهداف التنميه المستدامه 2030 المرتبطه بتخفيف من حده الفقر والجوع بناءا على هذا المؤشر .

3- مؤشرات أخرى

هناك مجموعة من المؤشرات الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي التي يمكن أن تسهم في تعزيز أهداف ومسارات التنمية المستدامة والتي لم يتم تضمينها في خطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2023، وتتنوع هذه المؤشرات، لكن سيتم التركيز على مؤشرين رئيسيين: الأول هو مؤشر توفير فرص العمل في القطاع الزراعي، والثاني هو مؤشر مساهمة الناتج الزراعي المحلي في الناتج المحلي الإجمالي، و يُعتبر هذان المؤشران من أهم العوامل التي تعزز الدخل وتوفر فرص العمل، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة ويتيح للأفراد الوصول إلى غذاء صحي وكافٍ.

أ- مؤشر فرص العمل فى القطاع الزراعى

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات قياس الأمن الغذائي، حيث تُعد اليد العاملة العنصر الأساسي في زيادة حجم الإنتاج الزراعي، مما يجعلها المسؤول الأول عن تحسين معدلات الأمن الغذائي. لذلك، تسعى مصر جاهدة لخلق المزيد من فرص العمل في هذا القطاع، بهدف القضاء على البطالة من جهة، وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة من جهة أخرى. وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال الاعوام الأخيرة

جدول (6) تطور عدد القوى العاملة الزراعية فى مصر خلال الفترة (2015-2022).

(مليون عامل)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القوى العاملة الزراعة	6.4	6.48	6.51	5.63	5.51	5.19	5.23	5.29

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث القوى العاملة

يتبين من الجدول رقم (6) وجود تراجع في عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض في عدد الوظائف، فقد انخفض عدد الوظائف في عام 2022 مقارنة بعام 2015 بنحو مليون وظيفة، وهو ما يعد مؤشراً سلبياً قد يسهم في زيادة معدلات البطالة لذا، يتعين على مصر بذل جهود أكبر في هذا المجال لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. فيجب عليها العمل على القضاء على البطالة في المناطق الريفية والنائية من خلال توفير المزيد من فرص العمل لسكان هذه المناطق، مع أهمية خلق بيئة محفزة تضمن لهم الحصول على دخل كافٍ يلبي تطلعاتهم وتطلعات أسرهم، إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التركيز على التنمية الريفية الزراعية.

ب- مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الزراعي بجميع فروعه من القطاعات الأساسية التي يُعتمد عليها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير مصادر مالية تدعم تنفيذ مشاريع وبرامج متنوعة تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني والتقليل من مظاهر التخلف والفقر، وسيوضح الجدول التالى مدى مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الاقتصاد الوطني

جدول (7) تطور حجم الناتج المحلى الزراعى مقارنة مع حجم الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (2015-2022).

(مليار جنيه)

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى	الناتج المحلى الزراعى	نسبة مساهمة الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى			معدل النمو
2015	2473.10	278.46	11.26			-
2016	2674.41	318.88	11.92			0.14
2017	3602.97	401.65	11.15			0.25
2018	4563.65	505.36	11.07			0.25
2019	5444.03	598.61	11.00			0.18
2020	5879.63	687.05	11.69			0.14
2021	6336.73	762.05	12.03			0.10
2022	7457.12	858.42	11.51			0.12

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الموقع الكترونى https://mped.gov.eg/

نسبة مساهمة الناتج المحلى الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى = الناتج المحلى الزراعى/ الناتج المحلى الاجمالى *100

معدل النمو = (الناتج المحلي الزراعى في الفترة الحالية -الناتج المحلي الزراعى في فترة زمنية سابقة)/ الناتج المحلي الزراعى السابق

يوضح الجدول (7) أن مصر حققت زيادة ملحوظة في قيمة الناتج المحلي الزراعي حيث زادت من278,46 مليار جنيه عام 2015 الى 858,42 مليار جنيه عام 2022 كما تبين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي زادت من 2473,10 مليار جنيه عام 2015 الى 7457,12 مليار جنيه عام 2022 وهى اكبر من الزيادة التى حدثت فى الناتج المحلى الزراعى ، وتبين ايضا انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الاجمالى ، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 12%، وهي نسبة ضئيلة جداً ، واتضح ايضا وجود تذبذب فى قيمة معدل النمو حيث بلغت 0,14 عام 2015 وزادت الى 0,25 خلال عامين 2017-2018 ثم تناقصت عام 2020 و 2021 حيث بلغت 0,14 ، 0,10 على الترتيب وهذا يدل على عدم قدرة القطاع الزراعى لمواكبة

احتياج المجتمع من السلع الغذائية لتحقيق الأمن الغذائى ، لذا يتعين على مصر أن تعيد الاعتبار للقطاع الزراعي، خاصة من الناحية المالية، لتمكينه من تنفيذ المزيد من المشاريع والبرامج التي تعزز الأمن الغذائي وتدعم مسارات التنمية المستدامة، فالنسبة الحالية لمساهمة الناتج المحلي الزراعي لا تكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً تلك المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية، إن زيادة الناتج المحلي الزراعي ستساهم في خلق المزيد من المشاريع وفرص العمل، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة والفقر، ويحسن من مستوى الدخل والظروف المعيشية للمواطنين المصريين.

التوصيات :

1- إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي على حساب القطاعات الأخرى.
2- السعي لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال الزراعي لخلق فرص عمل إضافية وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي.
3- تحسين برامج التغذية المخصصة للأطفال لضمان تنشئة اجتماعية سليمة تحميهم من مشكلات سوء التغذية وما يترتب عليها من آثار سلبية، خاصة على هذه الفئة.
4- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي المحلي للقضاء على الفجوة الغذائية من خلال الاعتماد على الزراعة العضوية والمستدامة.
5- تطوير البنية التحتية الريفية وتزويدها بكافة الوسائل الممكنة لمنع الهجرة من الريف إلى المدينة، والحفاظ على اليد العاملة المؤهلة ومنع حدوث نقص فيها.
6- تعزيز الشراكة في مجال الأمن الغذائي والتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف المرجوة.
7- ضمان توفير الإمدادات الغذائية بشكل مستمر لجميع فئات المجتمع ، مما يساهم في تجنب حدوث نقص أو عجز في الغذاء في الأسواق الوطنية.

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية :

1. أحمد ابو اليزيد (دكتور) ، هبة عبد الكريم فوزى (دكتور) ، **مؤشرات الأمن الغذائى للحبوب فى مصر** ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الاول ، عام 2016 .
2. حنان محمود عجبو (دكتور) ، **مدى انتشار سوء التغذية فى مصر وعلاقته بأهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية (باستخدام نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة)** ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الاول ، عام2023 .
3. شوقى حفيانى ، عبد الكريم كيبش، **دور الأمن الغذائى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى الجزائر** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باتنة1، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول، عام 2022.
4. سمير عدلي يوسف (دكتور)، **مؤشرات الأمن الغذائي وتدنيه العبء المزدوج، الفجوة الغذائية وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بنقص التغذية وسلامة الأغذية في مصر**، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، يناير 2005.

5.عادل المهدي (دكتور)، عمر صقر (دكتور)، أحمد صلاح الشافعي، **تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية 2030**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر 2021.
6.عزه إبراهيم عمارة (دكتور)، **الأمن الغذائي المصري (المفهوم ، الواقع، السياسات)**، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، يناير 2005.
7.محمد الشحات الزعبلاوى (دكتور)، غادة عبد الفتاح مصطفي (دكتور)، **تحليل أهم العوامل المؤثرة علي الأمن الغذائي المصري**، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 51، العدد 3، 2020.
8. مصطفي عبد ربه القبلاوي (دكتور)، سمر شاذلي عبد الجليل (دكتور)، **دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه**، المجلة المصرية للاقتصادي الزراعي، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر 2020.
9.ياسر سيد احمد مزروع (دكتور) ، **دراسة اقتصادية تحليلية لرصد تطور حالة الأمن الغذائي والتغذية بجمهورية مصر العربية فى ضوء أهداف خطة التنمية المستدامة 2030**، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، المجلد السابع ، عام 2022 .

ثانياً: نشرات :

1- الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية -الخرطوم.
2- النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية اعداد متفرقة .
3- مجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، الموقع الكترونى https://www.albankaldawli.org/
4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الموقع الكترونى https://www.fao.org/
5- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الموقع الكترونى https://mped.gov.eg/
6- مجموعة البنك الدولي ، ما هو الفقر، تحديث الأمن الغذائي / اســـتجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي. 2024
7- منظمة الأغذية والزراعة، 2009، كيف يأكل العالم في عام 2050، الفاو، روما 24-26 يونيو 2009.
8- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث القوى العاملة.